المعجزة الكورية في التنمية الاقتصادية

Korean Miracle in Economic Development

د. بالعــجين خالديـــة

جامعة عبد الرحمن ابن خلدون، تيارت، الجزائر

kali14@live.fr

تاريخ الاستلام:2018/12/02 تاريخ القبول: 2019/07/18

الملخص: تهدف الدراسة إلى تطوير رؤية واضحة يمكن للعالم الاستفادة منها أنا وهي التجربة التنموية لكوريا الجنوبية. سلطت هذه الدراسة بعض الركائز والمكونات والعناصر التي اعتمدت عليها حكومة كوريا الجنوبية لنجاح تجربتها في التنمية الاقتصادية، وكيف يمكن لباقي البلدان في جميع أنحاء العالم الاستفادة من هذه التجربة الرائدة لتعزيز التنمية الاقتصادية.

على الرغم من افتقارها إلى الموارد الاقتصادية، الجغرافيا الصعبة، وشراسة الحروب والانقسام، فقد استطاعت كوريا الجنوبية أن تنهض مرة أخرى، وهذا لم يتحقق دون توافر إرادة التطور الحقيقي لدى الشعب الكوري. هناك العديد من العوامل التي ساعدت تجربة التنمية الاقتصادية الكورية الجنوبية لتحقيق النجاح، بما في ذلك قيام حكومة كوريا الجنوبية المتعاقبة عبر العصور بوضع الخطط الاقتصادية للتنمية، بناء نظام السوق الحر، الانفتاح على العالم الخارجي، مع إيلاء الاهتمام بتنمية الموارد البشرية، وتشريع القوانين والسياسات التي تشجع على جذب الاستثمار الأجنبي وتقديمه الرعاية الشاملة والدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: كوريا الجنوبية، اقتصاد كوريا الجنوبية، التنمية الاقتصادية في كوريا، الشيبول، الاستثمار في رأس المال البشري في كوريا الجنوبية.

Abstract : The study aimed to develop a clear vision through which all the world can benefit from the developmental experience of South Korea. This study has highlighted some of the pillars, components and elements that the South Korean government has relied on to succeed in its economic development experience and how other countries around the world can benefit from this pioneering experience to promote economic development.

Despite its lack of economic resources, difficult geography, war and division, South Korea was able to rise again, and this was not achieved without the Korean people's genuine will to develop. There are many factors that have helped South Korea's economic development experience to succeed, including the successive South Korean government's development of economic development plans, building a free market system, opening up to the outside world, paying attention to human resource development, and legislating laws and policies that Encourages attracting foreign investment and providing comprehensive care and support to small and medium enterprises.

***Key words*:** South Korea, South Korea's economy, Korea's economic development, Chaebol, investment in human capital in South Korea.

JEL Classification: F02, F17

*مرسل المقال: بالعجين خالدية (Kali14@live.fr)

مقدمة:

بفعل عقود من النمو الاقتصاد ي أصبحت كوريا الجنوبية قوة عالمية من الحجم المتوسط وتحولت من بلد كان يعيش على المساعدات إلى بلد مانح لها، وذلك باعتمادها على التعليم والتدريب لتحسين القدرة على المنافسة وتحسين الإنتاجية، ولعبت الدولة دورا تنمويا بالتخطيط الاقتصاد ي وتحقيق التعاون بين القطاعين العام والخاص.

حققت كوريا الجنوبية نموًا اقتصاد يا سريعًا خلال النصف الثاني من القرن العشرين ما سمح لها بتحقيق تنمية شاملة، فقد استطاعت – منذ سبعينيات القرن الماضي– بناء اقتصاد ها وصناعتها، بعد عقود من الاستعمار الياباني وسنوات من حرب مدمرة مع جارتها الشمالية. وبحلول القرن الحادي والعشرين أصبحت كوريا قوة اقتصادية وتجارية وصناعية وتكنولوجية لتسطر بذلك واحدة من أنجح قصص التنمية في عصرنا الحديث.

كما وتعد التجربة الكورية من التجارب الرائدة والجديرة بالاهتمام والدراسة لما حققته من إنجازات كبيرة يمكن أن تستفيد منها الدول النامية عامة والدول العربية خاصة. كما أنها حققت قفزات هائلة في التنمية البشرية والاقتصادية، وتمكنت من تأسيس بنية تحتية متطورة فضلا عن تنويع مصادر دخلها وتعبئة مدخراتها من أجل النهوض باقتصاد ها.

وبناء على ما تقدم، تتبلور إشكالية هذه الدراسة في التساؤل التالي:

ماهي عوامل نجاح التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية؟

وسيتم التطرق لهذا الموضوع من خلال نقطتين. تتناول النقطة الأولى عموميات حول التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية، والنقطة الثانية تتطرق إلى عوامل نجاح التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية.

1. عموميات حول التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية

سنتطرق في هذا المحور إلى:

1.1. نظرة عامة حول تطور الاقتصاد في كوريا الجنوبية

تعتبر كوريا الجنوبية مثالا للتحول من بلد فقير إلى بلد متقدم من خلال تعزيز التنمية الاقتصادية. فقد تعرضت كوريا لدمار كبير سواء خلال فترة الاحتلال الياباني لها، أو حتى بعد استقلالها عام 1945، لكن بعد إعلان الاستقلال، انقسمت كوريا إلى قسمين الجنوب، والشمال، وكل منهما خاضع لسيطرة دولة غير الأخرى، وبالتالي حدث صراع كبير بينهما ونتج عن ذلك الصراع تدمير لمعظم قطاعات كوريا الجنوبية ما نتج عنه إنخفاض كبير في الأداء الاقتصاد ي، وانخفض دخل الفرد بشده وعانت في تلك الفترة بشكل كبير حتى أنها أصبحت تعيش على المعونات الأجنبية التي تلقتها من الخارج. وقد اعتمدت كوريا الجنوبية على مبادراتها الذاتية الإصلاحية حين اتخذت قرارات استراتيجية كبرى تقوم على رفض الأمر الواقع الذي جعلها من أشد البلدان فقراً، حيث لم يزد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عن 87 دولار أمريكي في عام 1962، لكنها استطاعت تحقيق التنمية الاقتصادية بنجاح اعتمادا على اقتصاد السوق، كطريق للتنمية الاقتصادية. ولم تكن المشكلة في اختيار نظام اقتصاد السوق، وإنما كيفية تطبيقه، وفي أسرع وقت ممكن.

بدأت عمليات التنمية عام 1961، حيث عملت الحكومة على تشجيع الادخار والاستثمار، والتوجه إلى تأميم المصانع والوحدات الإنتاجية لتوجيهها إلى إنتاج ما تحتاجه الدولة وفقاً لرؤيتها، إضافة إلى تبني سياسات تسعى إلى تحفيز الصادرات، بهدف توفير العملات الخارجية التي تساعد على تدعيم ميزان المدفوعات، وتوفير الموارد المالية اللازمة لشراء احتياجات الدولة من الأسلحة والتكنولوجيا اللازمة للإنتاج حيث اهتمت بالتوسع في قطاعات اقتصادية جديدة من شأنها زيادة حجم الاستثمارات مثل قطاعات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، واهتمت بالتعليم والتدريب الفني للعمال، حيث أنشأت لها العديد من المدارس، والمعاهد التعليمية، ومراكز البحوث، حتى أصبحت تمثل تلك الصناعات حوالي 69% من الصادرات، وأصبحت من الدعائم الأساسية في عملية التنمية وتشارك بنسبه 90% من المنشآت العاملة في معظم القطاعات الاقتصادية ويعمل بها حوالي 87% من حجم القوى العاملة، وتبنت الحكومة مجموعة من السياسات التي تهدف إلى تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لزيادة حجم المنشآت نفسها وزيادة حجم إنتاجها مثل:

- إتباع إستراتيجيات الإحلال محل الواردات ثم التصنيع الموجه للتصدير.
- منحت الحكومة العديد من المزايا لتلك المشروعات مثل الإعفاءات الضريبية، وتخفيض الرسوم الجمركية على وارداتها من منتجات لا تنافس الإنتاج المحلي.
- أنشأت كوريا الجنوبية بنكاً خاصاً لتلك المشروعات، لتوجيه القروض لها وتوجيه الدعم المالي بهدف تشجيع إنتاج تلك المشروعات.
- إنشاء هيئة لتشجيع تلك المشروعات تعمل على تقديم الدعم الفني، والإداري وتدريب العمال، إنشاء مدن صناعية وتدعيم التعاون بين المنشآت الصغيرة، المتوسطة، والكبيرة لإحداث نوع من التكامل في الإنتاج، حتى أصبحت المشروعات الصغيرة والمتوسطة توجه 60% من إنتاجها للمشروعات الكبيرة.
- العمل على تبني سياسات تدعيم الادخار المحلي والعائلي وسياسات جذب الاستثمار الأجنبي، كما هو موضح في الشكلين المواليين:

الشكل (1): تطور الادخار العائلي في كوريا الجنوبية (1960–2017)

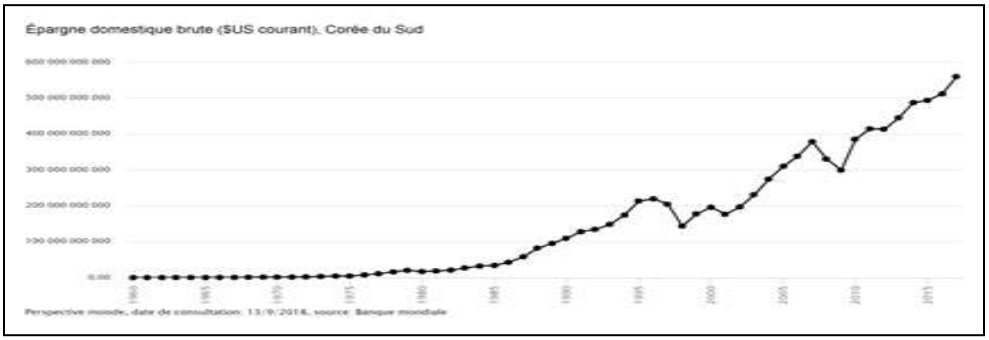

Source :http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?langue=fr&codePays=KOR&codeTheme=2&codeStat=NY.GDS.TOTL.CD

الشكل (2): تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كوريا الجنوبية (1960–2017)

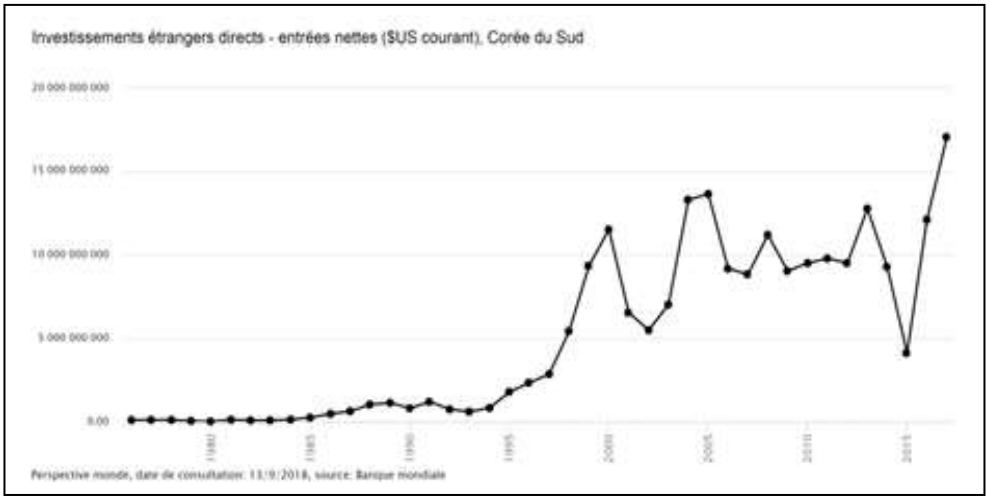

Source :http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?langue=fr&codePays=KOR&codeTheme=7&codeStat=BX.KLT.DINV.CD.WD

- كوريا الجنوبية دولة لا تتعدى مساحتها 140 كم، يعيش عليها 53 مليون مواطن وتصنف على أنها دولة ذات كثافة سكانية كبيرة، ولها فلسفة خاصة في الاهتمام بهذا القطاع حيث أنها اتبعت:
- أولا لها تعريف خاص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ويتم تعريفها في كوريا باستخدام معيار حجم العمالة، رأس المال وحجم المبيعات السنوية، مع الأخذ بعين الاعتبار قطاع النشاط الاقتصاد ي الذي تنمي إليه المؤسسة.
- الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتدعيم إقامة المشروعات الكبيرة حيث أنها المكون الأساسي للصناعات الكبيرة.
- ليس الهدف الأكبر من دعم هذا القطاع توفير مكونات الصناعات الكبيرة، بل أهميته الكبرى تعود لعلاج البطالة واستغلال الموارد الداخلية وإتباع إستراتيجية الإحلال محل الواردات ثم التوجه للتصدير وهو ما تحقق.
- عدلت من فكرها الاقتصاد ي، من الاعتماد على القطاع العام إلى التوجه نحو اقتصاد السوق الحر، وإعطاء الفرصة الأكبر للقطاع الخاص للمشاركة في عمليات التنمية مع إحكام الرقابة الحكومية.
- تحديد أولويات المجتمع وأهدافه الاقتصادية من خلال إنشاء مجلس التخطيط الاقتصاد ي الذي كان مشرفاً رئيسياً على عمليات التنمية في الدولة وصياغة سياسات تنموية صحيحة.
- العدالة الاجتماعية وعدالة التوزيع للدخل والأجور مع تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأفراد.
- إنشاء مركز يهدف إلى تحسين جودة المنتجات الكورية.
- يقدر إجمالي الناتج المحلي في القوة الشرائية بمبلغ 1.364 مليار دولار في عام 2009 (المرتبة الثالثة عشرة عالميا)، أي ما يعادل 700 29 دولار للفرد في 2017.

الشكل (1): إجمالي الناتج المحلي للفرد في كوريا الجنوبية

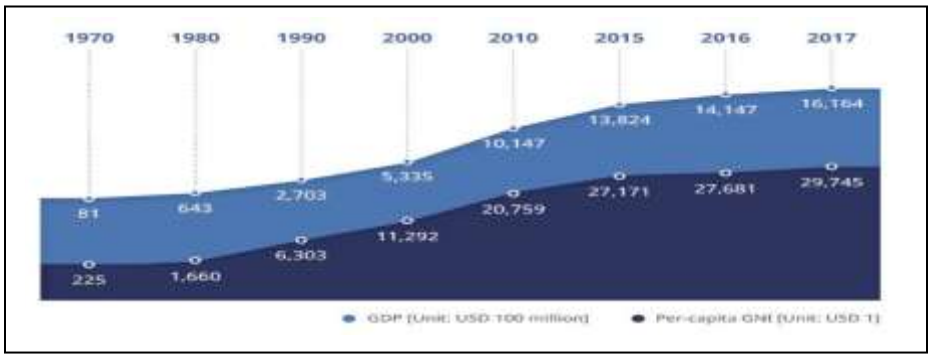

Source :http/www.arabic.korea.netAboutKoreaEconomyThe-Miracle-of-The-Hangang

- الدين العام لكوريا الجنوبية يصل إلى 23.5 % من الناتج المحلي الإجمالي.
- تصدر كوريا الجنوبية منتوجاتها إلى: الصين (21.5%)، الولايات المتحدة الأمريكية (10.9%)، اليابان (6.6%)، هونج كونج (4.6%) والواردات من الصين (17.7%)، اليابان (14%)، الولايات المتحدة (8.9%)، السعودية (7.8%)، الإمارات العربية المتحدة (4.4%)، أستراليا (4.1%).
- بعض الإحصائيات حول اقتصاد كوريا الجنوبية عام 2017: بلغ معدل التضخم 1.9%، معدل النمو 3.1%، معدل البطالة 3.7%، قيمة الصادرات 577.4 مليار دولار وقيمة الواردات 457.5 مليار دولار من نفس السنة.

2.1. تطور التجربة التنموية في كوريا الجنوبية

في هذا الإطار، يمكن تقسيم تطور عملية التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية إلى ثلاث مراحل:

أ. التنمية التي تحركها العوامل (الستينات إلى السبعينات): نظرا لافتقار كوريا الجنوبية للموارد الطبيعية ومعاناتها من الحرب الكورية، فقد كانت عبارة عن مجتمع زراعي وركزت معظم أنشطتها الصناعية على الصناعات الخفيفة كعمليات التجميع وتصنيع المواد الخام، لكن خلال هذه الفترة انتهجت الدولة سياستين هامتين: التعليم الإجباري وإصلاح الأراضي. وستستفيد الحكومة من هاتين السياستين في السنوات المقبلة. (O.Yul 2010, p20)

ب. التنمية التي يحركها الاستثمار (السبعينات إلى التسعينات): أحدثت الاستثمارات المبكرة تشوهات كبيرة في تخصيص الموارد على حساب تطوير الصناعات كثيفة العمالة، وكان السبب الأساسي وراء هذه التأثيرات السلبية حجم الاستثمارات المبالغ فيها والتي تجاوزت القدرات التكنولوجية والمالية للاقتصاد . (C. Lee 1985, p29) ولمواجهة ذلك، قامت الحكومة بتسهيل الإجراءات والتراخيص المختلفة، وقد سمح ذلك بالتحرير الاقتصاد ي وبالتالي التقليل من تدخل الدولة وزيادة الحرية الفردية إضافة إلى تدويل وتحرير الاقتصاد . (Junsok 2009, p10)

ج. التنمية التي يحركها الابتكار (التسعينات إلى يومنا هذا): بعد التدابير التي تم اتخاذها في السنوات السابقة، استعاد الاقتصاد الكوري طريقة نحو تحقيق معدلات نمو مرتفعة، تسجيل أول فائض في الحساب الجاري، إتباع سياسة

رفع القيمة المضافة للصناعات التحويلية من خلال ترقية الابتكارات عالية التكنولوجيا مع بناء هيكل معلوماتي متاح وحديث، إضافة إلى توسيع مستمر لقدرات القوى العاملة الماهرة نتيجة توسيع الدعم الحكومي لقطاع التعليم العالي. (Hirroshi 1999, 40) كما وقد ارتفعت نسبة المنتجات العالية التكنولوجيا في الصادرات الكورية نظرا للتنمية الكبيرة للقدرات التكنولوجية في مجالات التكنولوجيا العالية وأصبحت الشركات الكورية تستحوذ على حصة كبيرة سوق الصناعات ذات التقنية العالية كسوق أشباه المواصلات DRAM, TET-LCD . (Lee-Jay Cho, Somi Seong, 2007, 14)

2. واقع التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية

سيتم تناول هذا المحور من خلال النقاط التالية:

1.2. مظاهر النمو الاقتصاد ي في كوريا الجنوبية

تتمثل مظاهر النمو الاقتصاد ي في كوريا الجنوبية في:

أ. مظاهر النمو الصناعي بكوريا الجنوبية:

احتلال اقتصاد كوريا الجنوبية الصف 11 في الترتيب العالمي وذلك بفضل:

- قوة مؤشرات كوريا الجنوبية السوسيو اقتصادية (ناتج داخلي خام ودخل فردي كبيرين 680 مليار دولار بالنسبة للأول و14166 دولار بالنسبة للثاني + مؤشر تنمية بشرية مرتفع 0.912 (الرتبة العالمية 26) + أمد حياة شبيه بالبلدان الصناعية المتقدمة 77.3 سنة + مؤشر بطالة ضعيف 3.1 %).
- قوة إنتاجها الصناعي وقدرته على غزو الأسواق العالمية بالمنتوجات المتنوعة (سيارات، تلفازات رقمية، الكترونية دقيقة ...).
- تطور المكانة العالمية للصناعة الكورية، حيث تحتل الرتبة العالمية 2 في صناعة السفن، و3 في صنع الأجهزة الإلكترونية الدقيقة و5 في صناعة الصلب و6 في إنتاج السيارات (هيونداي،كيا).
- النمو المطرد والسريع للإنتاج الصناعي في العقد الأخير وتحسن نسبة مساهمته في الناتج الوطني الخام (40%). (Byung-Nak 2003, 45).
- تعدد المناطق الصناعية المتخصصة وتركزها بالسواحل، حيث يمكن التميز بين 3 مناطق صناعية رئيسية وهي:
- منطقة سيول- إنشون بالشمال الغربي (Séoul-Incheon): متخصصة في الصناعات الكيماوية والإلكترونية والسيارات والصناعات الغذائية.
- منطقة بوسان- بوهانغ بالجنوب الشرقي (Busan-Pohang): بها صناعة النسيج والسيارات وبناء السفن وتكرير البترول بالإضافة إلى الصناعة الكيماوية. (S.-C. Lee 1991, 22)
- منطقة كوانغ جو بالجنوب الغربي (Gwangju): بها صناعة نسيجية وأخرى للسيارات وتوليد الكهرباء الحرارية.

- اهتمام كوريا الجنوبية الكبير بالصناعة النظيفة العالية التكنولوجية كصناعة شبه الموصلات Semi-Conducteur التي تعد أساسية وحيوية في صنع الأجهزة الالكترونية الدقيقة، والتي تتوفر فيها على شركات كبرى عالمية مثل سامسونغ Samsung وهينكس Hynix اللتان تصنفان ضمن العشر الأوائل في العالم.

ب. مظاهر نمو قطاع التجارة والخدمات في كوريا الجنوبية

تتلخص مظاهر نمو قطاعي التجارة والخدمات في كوريا في:

- التطور الكبير والمستمر الذي حققته الصادرات الصناعية من حيث القيمة في معظم الفروع الصناعية خلال 20 سنة الأخيرة أي منذ 1990، حيث ارتفعت قيمتها من 85.1 مليار دولار سنة 1990 إلى 252.4 مليار دولار سنة 2001.
- غلبة المواد الصناعية على الصادرات بنسبة 92.3 % وعلى واردات بنسبة 63.2 %، وهو ما يفسر ايجابية الميزان التجاري منذ سنة 1999.
- الامتداد الجغرافي للمبادلات التجارية الكورية حيث تشكل بلدان آسيا وخاصة الصين واليابان الزبون الأول لكوريا الجنوبية، سواء على مستوى التصدير أو الاستيراد، تليها الولايات المتحدة الأمريكية، فبقية العالم.
- المساهمة الحيوية لقطاع الخدمات في إنعاش الحياة الاقتصادية وخاصة قطاع النقل الذي يعرف ازدهارا كبيرا بالمقارنة مع أنشطة السياحة، التأمين والاتصالات وعموما فإن هذا القطاع سجل ميزانه تراجعا سنة 2004.
- تتوفر كوريا الجنوبية على بنية تحتية مهمة مثل ميناء إنشون بوابة كوريا على الخارج.

2.2. عوامل نجاح التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية

مرت كوريا الجنوبية بالكثير من التحديات الاقتصادية خلال هذه العقود، كان أكبر هذه التحديات هو التحول من اقتصاد يعتمد بشكل أساسي على الزراعة إلى اقتصاد يتكئ على الصناعة والتعدين. شكّل المزارعون ما يزيد على 63% من القوة العاملة في كوريا الجنوبية في ستينات القرن الماضي، وتغيرت هذه النسبة إلى أقل من 7% في الوقت الحالي. بين النسبتين، تحول اقتصاد كوريا من الاعتماد بنسبة 60% على الزراعة، إلى أقل من 5%. وزادت مشاركة القطاع الصناعي في الناتج القومي من 12% إلى أكثر من 32%. هذه التغيرات ليست اقتصادية فحسب، فحتى تمكنت كوريا من الوصول إلى هذه النتائج كان عليها القيام بالكثير من التغييرات في البلاد؛ تغييرات جذرية على النطاق التعليمي والتجاري والصناعي. أما أهم عوامل النجاح التي أسهمت في إنضاج التجربة التنموية في كوريا الجنوبية ومن ثمّ تحقيق النهضة الكورية الجنوبية تتمثل في:

أ. الدور الحكومي

لعبت الدولة دورًا كبيرًا وإيجابيًا في عملية التنمية الاقتصاد ية. ويشار إلى أن التدخلات كانت ترتكز على إرادة سياسية صلبة وثابتة وتعتمد التخطيط بعيد المدى والسياسات التنموية السليمة والملائمة للواقع الكوري. كما أن الدولة كانت ترى أن التنمية الاقتصادية ستساعدها على بناء قوتها لمواجهة الخطر الشمالي وعدم تكرار تجربة الاستعمار الياباني.

فقد أقر دستور كوريا الجنوبية منذ تبنيه في 1948 وتعديلاته التسعة التي كانت آخرها في 1987 على أن تتبع البلاد في طريقها المتجه نحو التنمية كلا من الديمقراطية واقتصاد السوق الحر. ضامنا هذا التوجه عن طريق إعلانه بأن الدولة تكفل حق الملكية وتشجيع حرية الإبداع في النشاط التجاري للأفراد والمؤسسات في الشؤون الاقتصادية كما أقر أن الدولة تقوم بتنظيم وتنسيق الأنشطة الاقتصادية بهدف الحفاظ على نمو متوازن واستقرار الاقتصاد الوطني لذلك فإن دور الحكومات الكورية الجنوبية المتعاقبة في بناء التجربة التنموية المتميزة والمنفردة يأتي متطابقا ومنسجما على وفق ما أقره الدستور.

ويتضح الدور الحكومي من خلال قيامه بالإجراءات التي تعددت بتعدد المراحل التي مرت بها مسيرة التنمية في كوريا الجنوبية وتتمثل هذه الإجراءات في:

أ.1. اعتماد منهج التخطيط في برامج التنمية

إن الحكومات الكورية الجنوبية المتعاقبة، ابتداء من حكومة (بارك جونغ هي) حتى الآن، قد اعتمدت التخطيط كمنهاج لإدارة التنمية وذلك عندما أيقنت بقدرة القطاع الخاص وتوسيع دوره ونفوذه. كما وضعت الحكومات العديد من الخطط الاقتصادية المتوسطة المدى ذات السنوات الخمسة والتي أكدت في كل منها على إنجاز برنامج محدد وفقا لمتطلبات فترتها الزمنية. فعلى سبيل المثال...أكدت ان الهدف الرئيس للخطة الاقتصادية الخمسية الأولى (1962-1966) يتركز على وضع أسس التصنيع، الخطة الاقتصادية الخمسية الثانية (1967-1971) فقد تبنت سياسة التصنيع الموجه نحو التصدير. وفي الخطة الاقتصادية الخمسية الثالثة (1972-1976) تم تطوير الصناعات الثقيلة والصناعات الكيمياوية لتحل محل الصناعات الخفيفة وزيادة مساهمتها في السلع التصديرية وهكذا الحال مع بقية الخطط الاقتصادية الخمسة اللاحقة.

أ.2. تكوين الشيبول (Chaebol) (الشركات العملاقة)

مؤسسات الشيبول ساهمت في إنجاح صناعة كوريا نجحت كوريا الجنوبية، بالرغم من قلة مواردها الطبيعية وزيادة سكانها، في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية لافتة للنظر. واليوم يحتل هذا البلد مراتب عالمية مرموقة في مجالات صناعية عديدة: المرتبة الثانية في صناعة السفن، المرتبة الرابعة في صناعة النسيج الاصطناعي، والمرتبة الخامسة في صناعة السيارات.(Lim, Euysung Kim, 2003, 18)

كان القطاع الكوري الخاص منظمًا على شكل شركات عملاقة، تزاول كل الأنشطة الاقتصادية والتجارية وتستحوذ على جزء كبير من مجموع الإنتاج، وبالتالي جزء كبير من الصادرات. شكّلت هذه الشركات الخاصة الذراع التنفيذية للدولة؛ حيث كانت هذه الأخيرة تحدد الاختيارات الاستراتيجية والخطط التنموية، وتتولى الشركات الخاصة التنفيذ، واستفادت هذه الأخيرة من المساعدات الحكومية لتتحول من الصناعات التي تعتمد على يد عاملة كثيفة إلى الصناعات الثقيلة في السبعينيات ثم إلى الإلكترونيات والصناعات المتطورة التي تحتاج لرأسمال كثيف بحلول الألفية الثالثة.

كما وقد عملت الحكومة الكورية الجنوبية في مطلع الستينات على تكوين مجموعة من المؤسسات الصناعية تسمى الشيبول (Chaebol) وذلك كقاعدة للتصنيع السريع وتحقيق التنمية الاقتصادية. وتقدم الحكومة تسهيلات تحويلية

عند معدلات فائدة منخفضة التكلفة. وتطلب من الشيبول إتباع الاستراتيجيات القومية للتنمية الصناعية القائمة عند التصنيع الموجه للتصدير، وتصنف مجموعة الشيبول (هيونداي، دايوو، جولد ستار) اليوم ضمن قائمة أكبر 100 شركة صناعية في العالم. حيث يبلغ عدد الشركات التابعة لأكبر خمس مجموعات شيبول 210 شركة. ونظرا لما تتمتع به الشيبول من هياكل صناعية كبيرة ومتنوعة في المجالات الصناعية إلى جانب سهولة الحصول على المزايا الائتمانية. فإن الصناعة الكورية الجنوبية تكسب حصة كبيرة من السوق العالمية وتستطيع بجدارة أن تعوض الخسارة في أي شركة فرعية من خلال أرباح الشركات الفرعية الأخرى. والجدول التالي يبين قائمة الشيبول الأكثر أهمية في كوريا الجنوبية:

الجدول (1): قائمة الشيبول الأكثر أهمية في كوريا الجنوبية

	الشيبول	القطـاع
1	Samsung Electronics	الإلكترونيك
2	Hyundai Motor Group	السيارات
3	LG Group	الإلكترونيك
4	SK Group	الكيمياء، الصناعة، الاتصالات السلكية واللاسلكية، المالية، البناء، الفندقة
5	Hanwha	المتفجرات
6	GS Group	البتروكيماويات والتوزيع
7	Lotte	الأعمال الزراعية، التوزيع، السياحة، الكيمياء، البناء، الآلات، التمويل، الرياضة والخدمات

Source :http://www.asiaone.com/business/look-5-richest-conglomerate-families-south-korea

أ.3. إنشاء هيئة ترويج التجارة الكورية الجنوبية والمعروفة بكوترا بهدف توسيع أسواق المنتجات الكورية الجنوبية بالخارج. وفي 1969 تم تأسيس بنك التصدير والاستيراد لأجل توفير التمويل اللازم للصادرات الكورية.

أ.4. البحث العلمي

إنشاء معهد كوريا الجنوبية للعلوم والتكنولوجيا ووزارة العلوم والتكنولوجيا عام وذلك لتعزيز تنمية التقدم العلمي والتكنولوجي حيث ركزت السياسات العلمية والتكنولوجية الكورية الجنوبية على تقديم واستيعاب وتطبيق التكنولوجيا الأجنبية. وتحول اهتمام الدولة إلى مشروعات الأبحاث والتنمية القومية وذلك بهدف الارتقاء بمستوى الدولة في النواحي العلمية والتكنولوجية وشمل ذلك برامج لزيادة استثمارات القطاع الخاص في مجال أبحاث التنمية فضلا عن أبحاث تنمية مهارات القوى العاملة. ولهذا الغرض أصدرت كوريا ترسانة من القوانين لتشجيع البحث العلمي، وأنشأت العديد من المكاتب والهيئات لتنسيق البحوث، وأنفق كل من القطاع الخاص والعام موارد مالية ضخمة لردم الفجوة التي كانت تفصل كوريا عن الدول المتقدمة، ثم أصبحت تنفق الآن لتطوير تكنولوجيا جديدة وتحقيق المزيد من التقدم خصوصًا في مجالات تقنية المعلومات وتقنية النانو والبايو تكنولوجيا، للحفاظ على مكانتها كقوة تكنولوجية.

أ.5. تعزيز حقوق الملكية الفكرية

أدركت الحكومة الكورية الجنوبية أهمية الحماية الصارمة لحقوق الملكية الفكرية من أجل التطور التكنولوجي للأمة. ومن أجل علاقة اقتصادية تعاونية طيبة مع كبار شركائها التجاريين وكنتيجة لذلك ومنذ 1987 أجرت الحكومة إصلاحات بهدف تعزيز حقوق الملكية الفكرية. ويكفل قانون حماية الطبع حماية شاملة لكل من الأعمال المحلية والأجنبية. وتضمن قوانين الطبع حماية الكاتب إضافة لخمسين سنة أخرى. وتتضمن حقوق الملكية الفكرية حماية برامج الكمبيوتر من الانتهاك وذلك من خلال إجراءات تشريعية محددة. (Shim 2010, 15)

أ.6. التعاون الوثيق بين القطاعين العام والخاص

أظهرت التجربة الكورية أن الحكومة كانت قادرة على تقليل مشاكل التنسيق بينها وبين القطاع الخاص وكانت قادرة، بفعل العلاقات التي نسجها البيروقراطيون مع الشركات الكبرى والبنوك، على الحصول على المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيه الموارد إلى القطاعات التي يمكن أن تساهم بفاعلية في النمو الاقتصاد ي.

ب. العامل البشري

أثبتت التجربة الكورية أن تطوير قدرات الشعوب عبر التعليم والتدريب ضروري لخلق شروط تسمح بمواكبة التطورات والقدرة على المنافسة وتحسين الإنتاجية مما يساهم بشكل حاسم في التنمية .فقد لعبت اليد العاملة الكورية دورًا حاسمًا في إنجاح التجربة التنموية الكورية، ففي ظل غياب الموارد الطبيعية وضيق المساحة الجغرافية وشُح رأس المال، راهنت القيادة الكورية على رأس المال البشري كمورد للتنمية. فاستثمرت بكثافة منذ البداية في التعليم ومدارس التكوين المهني، لتطوير إنتاجية عمالها وتحسين مهاراتهم لمواكبة التطورات التكنولوجية التي واكبت عمليات التصنيع السريع. وهكذا ارتفعت نسبة الإنفاق على التعليم من 2.5% سنة 1951 لتصل إلى أكثر من 23% من الميزانية بحلول الثمانينيات. كما أولت الدولة التدريب والتكوين المهني اهتمامًا كبيرًا مع التركيز على العلوم والتكنولوجيا، وبلغ عدد الطلبة الذين يتابعون دراساتهم في الشعب التقنية والعلمية حوالي 70% من مجموع الطلبة سنة 1980. وعملت الدولة على ابتعاث عدد كبير من الطلبة والموظفين للدراسة والتدريب. وبالإضافة إلى المستوى التعليمي والمهني، كانت ظروف العمل مجحفة، فقد أصدر "بارك" أمرًا بمنع الإضرابات وحظر كل النقابات العمالية ومنع العمال من التنظيم تحت أي إطار كان أو التفاوض بصفة جماعية. ويمكن التماس دور العامل البشري في تحقيق التنمية الكورية الجنوبية من خلال:

ب.1. الماركة الشعبية: ساعد تأسيس مجالس المشاركة الشعبية بواسطة معهد التنمية الكوري الجنوبي على إيجاد أطر مؤسسية للمشاركة الشعبية وعليه الخطط التنموية الصناعية تلقى مساندة من القطاع الخاص وتجاوبا من الشعب.

ب.2. التعبئة من أجل التنمية: شهدت كوريا الجنوبية استقرارا سياسيا نتج عنه حكومة ذات برنامج طموح للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تجلى دورها في هذا المجال على تطوير قوة العمل ورفع كفايتها الإنتاجية بين الدول النامية في الكدح وتمجيد العمل.

ب.3. القوة العاملة النسائية: ساهمت القوة العاملة النسائية في نمو الاقتصاد الكوري الجنوبي السريع وقد بدت هذه المساهمة واضحة منذ بداية الخطة الخمسية للتنمية (1972-1976) حيث كان من أهم ميزاتها الاقتصادية والاجتماعية

الخامسة بالنسبة للقوى العاملة زيادة نسبة النساء العاملات خاصة في مجالات النسيج والأغذية والصناعات الإلكترونية فضلا عن دورهن المهم في أعمال الزراعة. (Hiro 2000, 20).

ج. البيروقراطية:

يعود نجاح التجربة التنموية لكوريا، في جزء كبير منه، إلى الدور الذي لعبه الموظفون الحكوميون في مجلس التخطيط الاقتصاد ي ومكتب التنسيق والتخطيط ووزارتي المالية والتجارة، حيث أُنشئت وحدات التخطيط والتسيير في كل وزارة. وتشكلت هذه النخبة الإدارية من ذوي التعليم العالي حيث كانوا يحملون شهادات عليا من جامعات محلية وأخرى خارجية رائدة على المستوى العالمي، وكانت لديهم رؤية اقتصادية واضحة، وكانوا يسهرون على التخطيط وتحديد الأهداف والخطوط العريضة وتطبيق الاستراتيجيات لحل مشكلات التنمية والتعليم والقضاء على الفقر، وبناء اقتصاد حديث وبنية صناعية وتكنولوجية متطورة وتحديث البنية التحتية وتحسينها وتحضير الصناعة الكورية لدخول الأسواق العالمية وتحويل البلد إلى قوة اقتصادية وتجارية عالمية.

د. العوامل الخارجية

ساهمت الولايات المتحدة في التجربة التنموية الكورية، بتوفيرها لمظلة أمنية للجنوب وتقديمها لمساعدات مالية مهمة، حيث قادت الولايات المتحدة قوات الحلفاء في الحرب الكورية وأعادت قوات الشمال إلى ما وراء خط 38، ثم وقّعت اتفاقية الدفاع المشترك مع كوريا الجنوبية سنة 1953، ويوجد حوالي 28.000 جندي أميركي في الجنوب، ولا تزال القوات الكورية خاضعة لقيادة أميركية منذ زمن الحرب، وتلعب دورًا أساسيًا في ردع أي هجوم عسكري محتمل من الشمال. وبلغ مجموع المساعدات العسكرية والاقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة لكوريا الجنوبية في الفترة الممتدة بين 1947 و1976 إلى 12.6 مليار دولار، وبلغ حجم المنح الاقتصادية والقروض 6 ملايين دولار، وهو ما يقارب مجموع المساعدات الاقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة لكل الدول الإفريقية (6.89 مليار دولار) خلال هذه الفترة. كما فتحت الولايات المتحدة أسواقها أمام الصادرات الكورية منذ ستينيات القرن الماضي، حيث استقبلت السوق الأميركية 41.7 % من مجموع الصادرات الكورية سنة 1970 وحوالي 35% خلال الثمانينيات.

هـ. عوامل النمو الصناعي

يمكن إجمال أهم العوامل التي ساعدت على نمو الصناعة الكورية في:

هـ.1. العوامل التاريخية: تمثلت في استفادة كوريا الجنوبية من ظروف الاحتلال الياباني 1910 – 1945 والأمريكي 1945 – 1950، ومن التقارب الكوري– الأمريكي والياباني، حيث استفادت من مشروع مارشال ومن المساعدات اليابانية في ظل الحرب الباردة. (Sang 1978, 21)

هـ.2. موارد بشرية مهمة: فسوق الشغل بكوريا ج يتوفر على يد عاملة شابة، تقنية، مؤهلة، رخيصة، منضبطة، ومنخرطة في مشاريع التنمية في إطار المشاركة الشعبية.

هـ.3. عوامل تنظيمية مشجعة: وتتمثل في:

- تركيز الاقتصاد في يد الشيبول (Chaebol) التي تحتكر أنشطة اقتصادية متنوعة ومتكاملة وتحتكر 75% من الصادرات الكورية.
- خضوع المقاولات لمخططات الدولة التي تسهر على نمو الاقتصاد + وجود مقاولات مختصة في مجالات صناعية محددة مثل هيونداي وكيا (الصناعات الميكانيكية)، سامسونغ وLG (الصناعات الإلكترونية الدقيقة ...).
- انتظام المجال بشكل جعل المناطق الصناعية الرئيسية منفتحة على الصين وجنوب شرق آسيا (ونقصد هنا المنطقة الشمالية الغربية وقطبيها سيول العاصمة والميناء الصناعي لإنشون) وعلى اليابان والولايات الأمريكية المتحدة (ونعني هنا المنطقة الجنوبية الشرقية وقطبها الصناعي ميناء بوسان)، هذا إضافة إلى المدن الصناعية في الوسط والجنوب الغربي. (Cole 1972, 30)
- اهتمام الدولة الكبيرة بالتعليم، حيث تحتل الرتبة العالمية الأولى أمام الولايات الأمريكية المتحدة بتخصيصها ل7.1 % من ناتجها الداخلي الخام للتعليم.
- أهمية الاستثمار في مجال البحث العلمي والتنمية، حيث تقوم المقاولات الخاصة بالرفع من حجم استثماراتها السنوية في مجال البحث العلمي لتطوير الكفاءات العلمية والتكنولوجية بالبلاد، الشيء الذي يجعل هذه المقاولات الأولى على مستوى الدول النامية من حيث نسبة المساهمة في البحث والتنمية (53 %)، ويفسر مكانة كوريا المتقدمة في مجال براءات الاختراع حيث تحتل الرتبة العالمية الرابعة.
- التطور المطرد للاستثمارات الأجنبية بكوريا ج في العقدين الأخيرين (1985: 532 مليون دولار ← 2005: 7200 مليون دولار)

و. استغلال الظروف الدولية

وجدت كوريا نفسها عالقة في الصراع الدائر بين المعسكرين الغربي والشرقي فاستغلت تحالفها مع الولايات المتحدة لتحقيق التنمية الاقتصادية كجزء من بناء قوتها الشاملة وتحقيق استقلال سياسي واقتصاد ي وتكنولوجي وصناعي.

وكخلاصة يمكن القول بأن التجربة الكورية سواء على مستوى النهوض أو على مستوى تجربة إعادة الإعمار بعد الخروج من حرب مدمرة، كانت ناجحة لكنها لم تكن مثالية، فقد دفع الاعتماد على الشركات العملاقة إلى تغول هذه الأخيرة واحتكارها لكل الأنشطة على حساب الشركات الصغيرة، كما نتج عن السياسات التنموية لكوريا اختلال كبير في التنمية بين سيول والمناطق الأخرى، وتفاوت كبير في الاستفادة من فرص التنمية بين الطبقتين الفقيرة والغنية؛ ما جعل الطبقة العاملة تدفع أثمانًا باهظة خلال السنوات الأولى حيث جُردت من كل حقوقها تقريبًا.

وتبقى التجربة الكورية مثالاً يبرهن على أن الإرادة السياسة والتخطيط السلمي والبعيد المدى وحسن استعمال الموارد، وقبل كل ذلك الانطلاق من تطوير ذاتي ونقدي للقيم والثقافة المحلية، قد يمكّن العرب، في حال استلهامه، من النهوض وتبوء مكانة تليق بتاريخهم وحضارتهم العريقة.

3.2. الآفاق المستقبلية وتحديات التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية

بفعل عقود من النمو الاقتصاد ي المستدام، أصبحت كوريا قوة عالمية من الحجم المتوسط وتحولت من بلد كان يعيش على المساعدات إلى بلد مانح لها، بعد انضمامها لمنظمة التعاون الاقتصاد ي والتنمية سنة 1996. وبعد تعافيها السريع من أزمة 1997 الآسيوية وأزمة 2008 العالمية، تواصَل نمو الناتج الإجمالي المحلي لكوريا ليصل إلى 1.116 تريليون دولار عام 2011. ويبلغ متوسط الدخل السنوي للفرد حوالي 29.920 دولارًا، وتحتل المرتبة 12 اقتصاد يًا والثامنة تجاريًا على المستوى العالمي، مما جعلها تتبوأ المرتبة 12 عالميًا سنة 2012 على سلم التنمية البشرية للأمم المتحدة. كما استطاعت كوريا الجنوبية أيضًا بناء نظام ديمقراطي قائم على أساس التعددية السياسية واحترام الحريات العامة والحقوق النقابية لتستكمل بذلك معالم تجربة النهوض الكوري. وبالرغم من هذا التطور فإن كوريا الجنوبية تواجه تحديات جمة:

أ. على الصعيد الاقتصاد ي

إذا كانت بعض مناطق البلد قد بلغت درجات عليا من التطور والتقدم فإن مناطق أخرى ما زالت تكافح لتتطور؛ فقد ركزت السياسات التنموية التي اتبعتها الحكومات الكورية سابقًا على سيول ومقاطعة "كيونغ كي" المحيطة بها، وأصبحت هذه المنطقة تحتوي على 57% من الشركات الصناعية وثلثي الأنشطة المالية. ويتواجد جُلّ الجامعات ومراكز البحث العلمي بسيول وضواحيها، وبلغت نفقات سيول على البحث العلمي 20% من الإنفاق الوطني سنة 2010، وأنفقت "كيونغ كي" ضعف هذه النسبة .وساهمت سيول والمناطق المحيطة بها بحوالي 43% من الناتج الإجمالي للبلد سنة 2010 .وهكذا أصبحت قبلة لكل الساكنة بسبب حيويتها والفرص الاقتصادية المتوفرة، في حين تعاني المناطق الأخرى من ركود اقتصاد ي وتناقص في عدد السكان؛ مما يؤكد حاجة كوريا لسياسة تنموية أكثر توازنًا.

أما على مستوى بيئة الإنتاج فقد تفوقت الشركات الكورية العملاقة على التحديات التي رافقت رحلة التنمية وأصبحت رائدة عالميًا على جميع المستويات لكنها أصبحت في الوقت الحالي تعوق الأداء الاقتصاد ي الكوري. وبالرغم من الإصلاحات التي عرفتها هذه الشركات بعد الأزمة المالية الآسيوية فإن العائلات المالكة لهذه الشركات ما زالت ترفض التحلي بالشفافية والتبني التام للطرق العصرية في التسيير والإدارة التي تتبعها الشركات العالمية الكبرى ما يؤثر على تنافسية السلع الكورية في العالم.

ب. على الصعيد الاجتماعي

يتوجه المجتمع الكوري بسرعة نحو إرتفاع عدد المسنين، ليصبح ثاني أكبر مجتمع شائخ في العالم بعد اليابان بحلول 2050، كما تدنت نسبة الخصوبة إلى 1.23 مولود لكل امرأة لتكون واحدة من أقل النسب في العالم. ويطرح هذان العاملان تحديًا كبيرًا يتمثل في تقلص حاد في نسبة السكان القادرين على العمل، وتراجع الإستهلاك المحلي مع إرتفاع نفقات الدولة لدعم المسنين. كما تعاني كوريا من تفاوت طبقي كبير بين الأغنياء والفقراء، بحيث إنها تُعتبر ثاني بلد بعد الولايات المتحدة من حيث سوء توزيع الثروة. وتراجعت نسبة الأسر متوسطة الدخل من 75.4% سنة 1990 إلى 64% من مجموع السكان لسنة 2011.

الخاتمة

قدمت التجربة الكورية الجنوبية في التنمية دروسا للعديد من دول العالم على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية فهي تعتبر نموذجا متميزا بعد أن أثبتت تفوقا منقطع النظير.

ومن المؤكد أنه لا يمكن استنساخ تجارب الدول بحذافيرها، فالظروف التي تطورت فيها كوريا والموقع الجغرافي يجعل من التجربة الكورية تجربة فريدة وخاصة بالشعب الكوري. غير أن هذا لا يمنع من استخلاص بعض الدروس والعبر التي يمكن أن تكون مفيدة للدول العربية عامة والجزائر خاصة والتي عجزت عن تحقيق نهضة شاملة بالرغم من توفر بعضها على موارد طبيعية ومالية ضخمة وتوجد في وضع أفضل من وضع كوريا بعد الحرب الكورية، بل كان بعضها في السابق يحتل مكانة أفضل من كوريا في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي مثل مصر والعراق وسوريا والسعودية.

قائمة المراجع:

- Byung-Nak , Song. *The Rise of the Korean Economy (3rd).* New York: Oxford University Press, 2003.
- Cole, David c. . *Korean development the Interplay of Politics and Economisc.* London, UK: Harvard University Press, 1972.
- Hiro, Kojima. *Sustainable Urbanization Women's Status and Relihion in South East Asia.* Tokyo, Japan: Tokyo National Institute of Population and Social Security Research, 2000.
- Hirroshi, Kojima. *Sustainable Developent Perspective.* Manila Asian Developent Bank, 1999.
- Junsok, Yank. *Small and Medium Entreprises (SME)* . South Korea: Asia Pacific, 2009.
- Lee, Chace Jin. *South Korea in 1984, Seeking Peace and Prosperity.* South Korea: Asian Voley vol xxv, N°1, 1985.
- Lee, S-C, In Cho. *The Heavy and Chemical Industries Promotion Plan (1973-1979).* Honolulu, Hawaii: University of Hawaii Press, 1991.
- Lee-Jay Cho, Somi Seong,, Sang-Hyop Lee,. *Institutional and Policy Reforms ti enhance Corporate Efficiency in Korea.* South Korea: Korea Developent Institute, 2007.
- Lim, Euysung Kim, , Stephan Haggard, Wonhyuk. *Economic Crisis and Corporate Restructuring in Korea.* UK: Cambridge University Press, 2003.
- O.Yul, Kwon. *The korean economy in transition: An institutional perspective.* Northampton, MA: Edward Elgar, 2010.
- Sang , Chul Suh. *Growth and Structural Changes in the Korean Economy (1910-1940).* UK: Cambridge: Harvard University Press, 1978.
- Shim, T.Young-Ja. *Korean Entrepreneurship: The Foundationof The Korean Economy.* New York: New York: Palgrave McMillan , 2010.